Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

دور برامج الاستثمارات العمومية في تنويع الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو الاقتصادي (2001/2014)

د. سعودي بلقاسم ، جامعة محمد بوضياف المسيلة
د. سعودي عبد الصمد ، جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص: عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تصميم استراتيجية بعيدة المدى، من خلال سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة النمو الاقتصادي والتشغيل، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية.
الكلمات المفتاحية: برامج الاستثمارات العمومية، النمو الاقتصادي، التشغيل.

***Abstract*:** With the period of higher oil prices in the international markets, Algeria designed long-term strategic through fact-expenditure policy, which aims to send a dynamic investment to reviving macroeconomic indicators private economic growth and employment, and work to raise efficiency of Algerian economy, according sustainability to the structure with a diverse and balanced in terms of regional and sectoral basis.

***Key words*:** Public investment programs, Economic growt, Unemployment.

مقدمة: يؤكد التحليل الكينزي على أن دعم الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد المحلي، بما يساهم في التأثير الإيجابي بشكل أكبر على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي؛ عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تدهورا كبيرا في بداية التسعينات، نتيجة مخلفات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتكلفة الكبيرة التي تحملها الاقتصاد آنذاك في ظل المديونية الكبيرة، لذلك حاولت الجزائر في بداية الألفية تجسيد التوجه الكينزي من خلال برامج استثمارية عمومية تهدف أساسا لدعم الانعاش النمو الاقتصادي، وسنتطرق إلى النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المحركة له؛ رغم الاستثمارات الضخمة التي برمجتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بداية بمرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة البرامج التنموية في مطلع الألفية الثالثة والاعتمادات المالية المرصودة لها في شكل برامج إنفاقيه مهمة، إلا أن أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كانت محدودة بسبب عدم استمرارها مثل صدمة 1986 و2008 والأزمة الحالية، لذلك على الدولة أن تحدد المعوقات التي تقف أمام سياسة الانفاق العام وكذلك التوجه نحو توظيف سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي، وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية.

- اشكالية البحث: ما هو دور برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

- أهداف البحث: يهدف هذا البحث لمعرفة العلاقة بين برامج الاستثمارات العمومية وسياسة التنويع الاقتصادي، ونوع العلاقة بينهما، وكذلك مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي.

- حدود الدراسة: سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة برامج الاستثمارات العمومية وأثرها على الاقتصاد في الجزائر، وذلك خلال الفترة (2001 2014).

- هيكل البحث:

المحور الأول: التنويع والقطاعات الاقتصادية المحركة لها في الجزائر (2001- 2014)

المحور الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

المحور الأول: التنويع والقطاعات الاقتصادية المحركة لها في الجزائر (2001- 2014)

أولا: أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر

معدل النمو الاقتصادي ما هو إلى نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير ينتج من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها، ولذلك ارتأينا في هذا المطلب أن ندرس النمو الاقتصادي حسب تنوع القطاعات الاقتصادية المحركة له، وقبل ذلك وجب علينا التنويه إلى مدى أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

إن الناتج الاجمالي يتوقف على حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تكون إما محركة أو مثبطة له، ولمعرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تنوع الاقتصاد الجزائري نقوم بتحليل ودراسة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في معدل النمو الإجمالي؛ وفي هذه الحالة سنستعمل الناتج الداخلي الاجمالي كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بينه وبين الاستثمار العمومي، الجدول التالي يوضح ذلك:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الجدول (1): إجمالي الناتج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر للفترة (2001- 2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الناتج الداخلي	4235.6	4455.3	5247.5	6135.9	7544.1	8463.5	9389.6	11 043.7	9 968.0	11 991.6	14558.5	16208.7	16643.8	17205.1
الاستثمار العمومي	434	502.3	567.5	618.7	872.5	1091.4	1552.2	1898	1944.6	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

الشكل (1): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

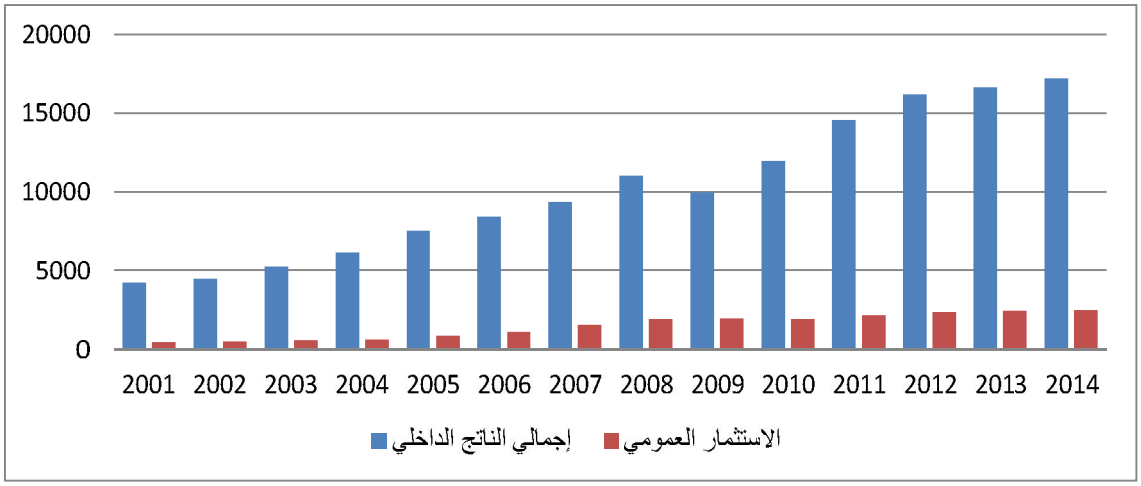

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال التمعن في معطيات الجدول، نلاحظ الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية.

1- التنويع الاقتصادي: تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وذلك التنويع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز وخاصة التقلبات الموجودة في قطاع المحروقات مثل ما هو الحال للدول النفطية وتداعيات الأزمة الحالية 2015 وانخفاض أسعار النفط بأكثر من 50%، أو حتى قطاع الفلاحة الذي يعتمد على تساقط الأمطار؛ تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية[1].

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

2- مؤشرات التنويع الاقتصادي: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:[2]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر: لهذا المؤشر أهمية كونه يبين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، الجدول التالي يوضح نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي معتمدين في التقسيم على جداول بنك الجزائر:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الجدول (2): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33	33.5	37.0	38.3	29.8	27.1
الفلاحة	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6
الصناعة	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5
أشغال عمومية	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.3	9.8	10.8
الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	20.1	23.1	25.2
الخدمات غير السوقية	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	16.9	15.3	16.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014

الشكل (2): تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنويا

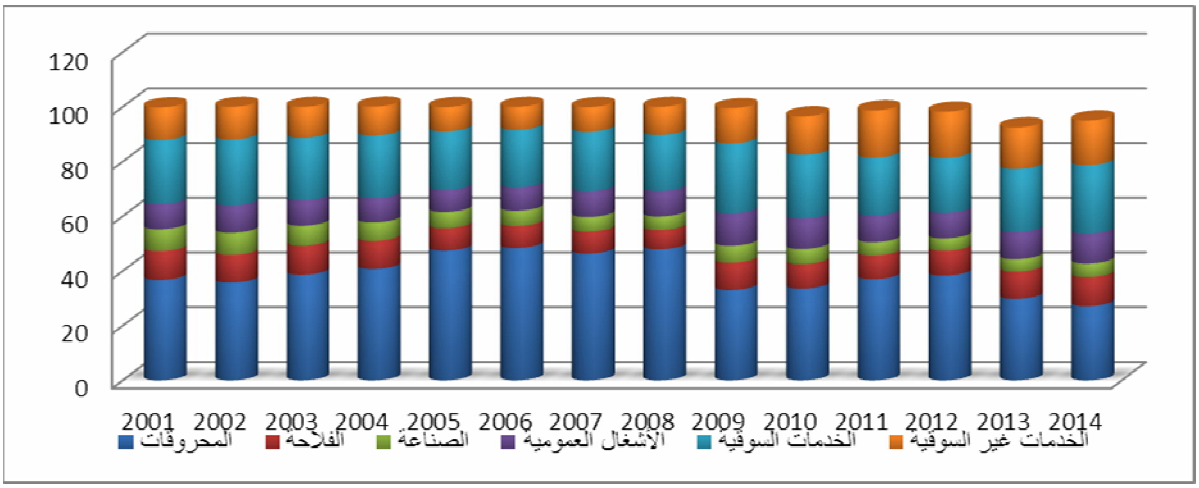

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل (3): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2001- 2014)

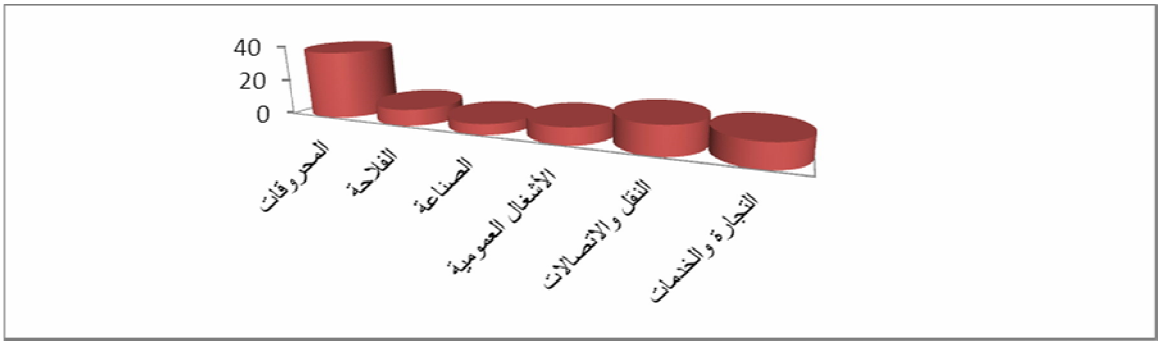

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة برامج الاستثمارات العمومية هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الاتصالات والنقل والتجارة والخدمات، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري عن اقتصاديات الدول المجاورة كونه يعتمد على المحروقات بشكل كبير وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

3-1 قطاع المحروقات: تطور قطاع المحروقات منذ سنة 2001 في ظل ظرف تميز بارتفاع قوي في أسعار حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار إلى حوالي 147 دولار سنة 2008، وانخفضت سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من 2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار؛ أما من ناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي 45.3 % سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الاجمالي.

بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحددها السوق الدولية، حيث الجزائر تحترم حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبة؛ وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفورات خارجية إيجابية أو آثار تحريضية لبقية القطاعات الأخرى.

3-2 قطاع الفلاحة: هذا القطاع لا يمثل سوى 9% من الناتج المحلي وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الأن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

يعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الفلاحة PNDA بهدف ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخيل والشغيل والقضاء على الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضا تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه، أهم ما يحسب لهذا البرنامج ما يلي:

- تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.
- تضاعفت قدرات زارعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001 2006)، وذلك ضمن استراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزارعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزارعة الأشجار المثمرة.

على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ...الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكيد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي.

3-3 قطاع الصناعة:[3] تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 6.1% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييريه وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء، ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية ، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لاكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة، أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنو يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51% + 49 %) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة.

3-4 الأشغال العمومية:[4] حقق هذا القطاع في سنة2009 نمو قياسيا، بلغ 11%، وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23%، حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات؛ وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7% ونموا مقاسا تؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة بما يقارب 45%، ونفس الشيء عن التوسع فيما هو متاح من حديد الخرسانة الذي ارتفع إنتاجه بواقع 14.3% واستيراده ب 26 %.

ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة في فترة الدراسة.

4- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل –هيرشمان: إن مؤشرات التنويع الاقتصادي تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها تفقد غير كافية بسبب غياب العامل الكمي لذلك لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع واختلاف الأنشطة الاقتصادية في كل دولة.

ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي؛ في هذه الدراسة سنقتصر على مقياس هرفندل هيرشمان (Herfindal- Hirshman)

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

لمعرفة تنوع الاقتصاد الجزائري وهو مقياس يحدد لنا التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية[5]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندل –هيشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة (في المتغير المدروس كاملا) كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل –هيرشمان على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001– 2014 التي تميزت ببرامج الاستثمارات العمومية؛ والجدول التالي يوضح درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري:

الجدول (3): قيمة مؤشر هرفندل – هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001– 2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر هرفندل – هيرشمان H.H	0.120	0.115	0.137	0.158	0.228	0.240	0.217	0.233	0.133	0.084	0.121	0.128	0.041	0.044

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق وتطبيق المعادلة

الشكل (4): تطور قيمة مؤشر هرفندل – هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001– 2014)

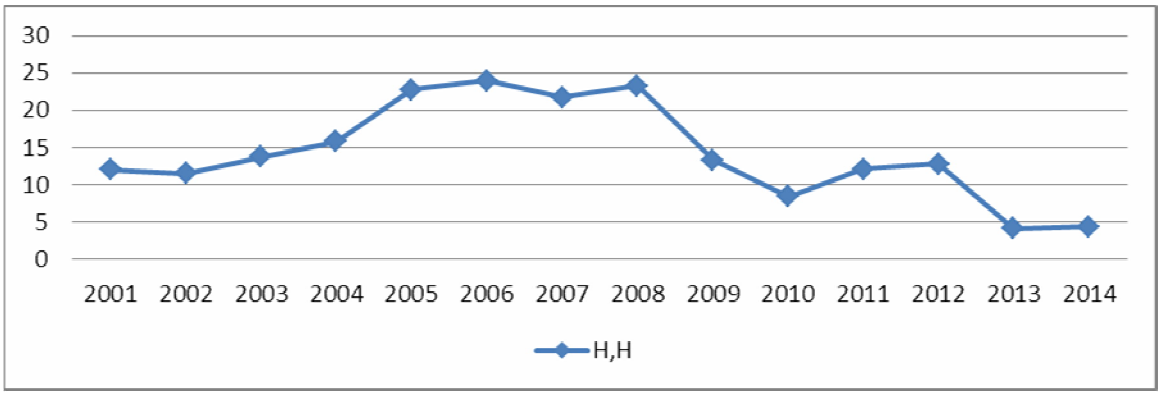

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2002 إلى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.115 إلى 0.233 ، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض حاد حيث بلغ المؤشر 0.133، يمكن القول بأن في سنة 2009 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض الكبير لأسعار المحروقات من 99.9 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2009 وبالتالي تراجع الحصيلة المالية، وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ استمرار انخفاض المؤشر سنة 2013 وسنة 2014، حيث بلغ 0.41 رغم ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، وتفسير ذلك تراجع الكمية المصدرة للخارج وكذلك ارتفاع ملحوظ من حيث القيمة للقطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والخدمات، وهو دليل جيد لإمكانيه تنويع الاقتصاد الجزائري وتخلصه من التبعية لقطاع المحروقات.

المحور الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

طبقت الجزائر بداية من الألفية هذا النوع من البرامج وكان الهدف منها تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، خاصة بعد الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، كما ساهمت الاصلاحات التقييدية لصندوق النقد الدولي في المعدلات الصفرية للنمو خلال العشرية التي سبقت اطلاق البرامج، سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على دور الاستثمار العمومي في التأثير على معدلات النمو الاقتصاد ومعدلاته القطاعية.

أولا- أثر برنامج الانعاش الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001- 2004)

عرفت الفترة 2001- 2004 تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، مقارنة بمرحلة التعديل الهيكلي، وبلغ متوسط معدل النمو 4.72%، والجدول التالي يوضح العلاقة بين الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول (4): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
قيمة الاستثمارات العمومية مليار دج	434	502.3	567.5	618.7
معدل النمو في قطاع المحروقات%	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	5.4	5.3	5.9	6.2
معدل النمو الاقتصادي%	2.1	4.7	6.9	5.2

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، ص 176.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل (5): تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001- 2004)

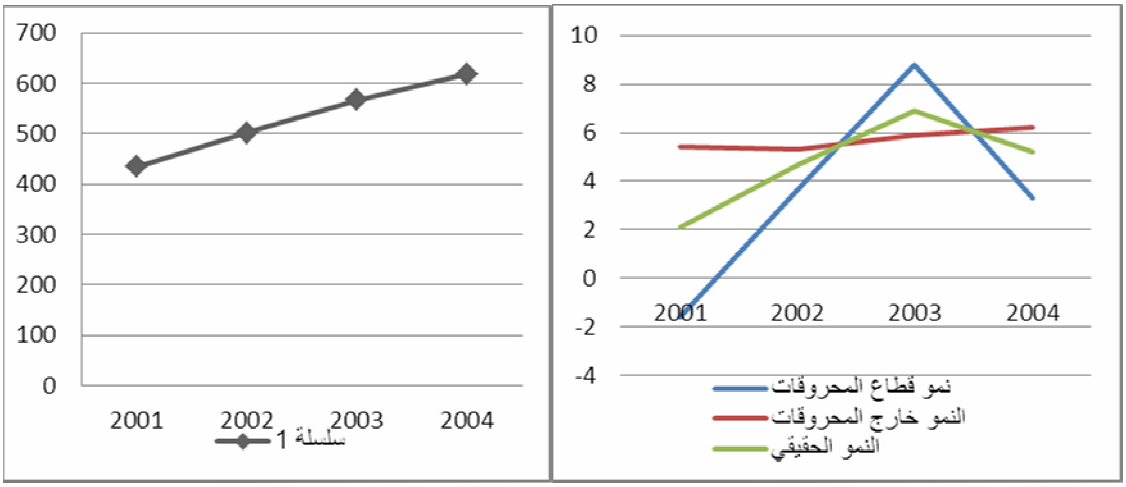

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول العلاقة الطردية بين حجم الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو، الا في سنة 2003هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات ومعدلات النمو وتفسير ذلك عدم استيعاب الاقتصاد الوطني للمبالغ وكذلك بسبب تراجع الاستثمار في قطاع المحروقات، و يمكن القول أن هناك تحسن ملحوظ للنمو خاصة في قطاع المحروقات التي وصلت إلى 8.8% سنة 2003 بعدما كانت تعاني من معدلات سلبية في السابق – 1.6% سنة 2001، كنتيجة لعدم وجود استثمارات أجنبية في القطاع وانخفاض الأرباح في القطاع بسبب تدني أسعار النفط، أما النمو في القطاع خارج قطاع المحروقات حقق نتائج ايجابية بالمقارنة مع المرحلة السابقة إلا أنها تبقى غير مقنعة نظرا للمبالغ المستثمرة، هذا التأثير ساهم في ارتفاع معدل النمو من 2.1% سنة 2001 ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 6.9%.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي خلال (2001- 2004) ، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

الجدول (5): معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في القطاع الفلاحي%	13.2	1.3 -	19.7	3.1
معدل النمو في قطاع الصناعة%	2	2.9	1.5	2.6
معدل النمو في قطاع الأشغال العمومية%	2.8	8.2	5.5	8.0
معدل النمو في قطاع الخدمات%	6	5.3	4.2	7.7

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2005، ص 176.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل (6): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2001- 2004)

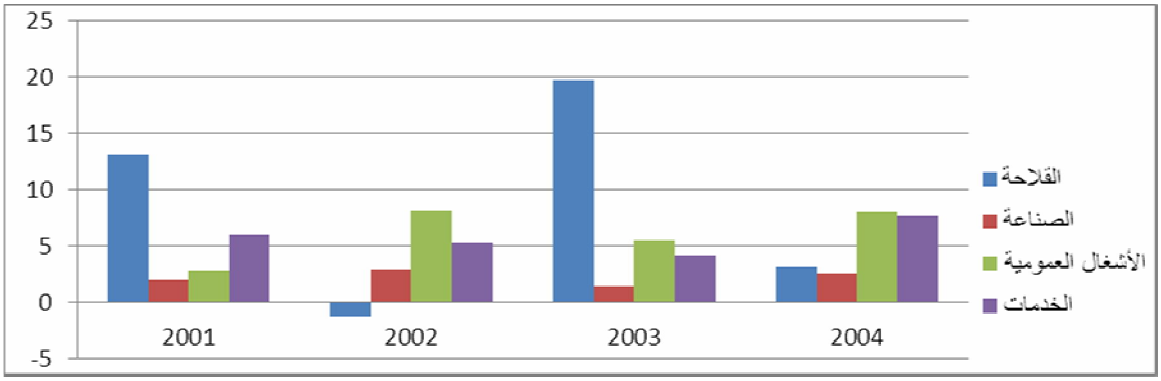

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الجدول الخاص بمخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي، يمكن تحليل معدلات النمو القطاعية كالتالي:

- **القطاع الفلاحي**: خصص للقطاع الفلاحي ما قيمته 55.9 مليار دج من برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط، وقد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا بسبب الظروف المناخية قدرت في المتوسط ب 8.6%، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 ثم انخفض سنة 2002إلى حدود - 1.3% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم يعود ذلك لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي.
- **القطاع الصناعي**: عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي استقرار على العموم ولم يتغير طوال تلك الفترة إلا بمقدار ضئيل حيث بلغ أكبر معدل سنة 2002 ب 2.9% أما أقل معدل كان سنة 2003 ب 1.5%، وذلك راجع بالأساس إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها وتطوير قدراتها الإنتاجية وتعزيز مكانتها التنافسية ومن ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية وتسريح العمال.
- **قطاع الأشغال العمومية**: من خلال الاطلاع على المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي يعتبر هذا القطاع صاحب أكبر المخصصات المالية، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع، ونلاحظ زيادة بمعدل نمو قدر ب 5.4% بين سنة 2001 وسنة 2002، وهي السنة التي عرفت أعلى نسبة نمو للقطاع وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي2001 و 2002، حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج، ثم عاود معدل نمو القطاع الانخفاض مجددا سنة 2003 إلى5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 8.8%، ويعتبر

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ذلك أثرا جد ايجابي مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة والذي بلغ 210.5 مليار دج.

❖ **القطاع الخدماتي:** عرف هذا القطاع نقلة نوعية خاصة في قطاع الاتصالات التي تطورت كبيرة وعرفت استثمار خاص كبير من طرف الشركة المصرية أوراسكوم حيث يملك هذا القطاع دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004)، وحقق المعدلات الموجبة سواء على مستوى الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى كونه يمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ متوسط معدل النمو للخدمات 7.7 % كأعلى معدل سنة 2004.

وكتقييم لهذا البرنامج يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ويلاحظ الاختلاف بين نمو القطاعات بسبب الأولويات التي التزم بها في البرنامج خاصة حيث نال قطاع البناء والأشغال العمومية الحصة الأكبر بسبب ضعف الهياكل القاعدية التي عرفته الجزائر كنتيجة لدمار في فترة التسعينات، وساهمت الفلاحة من خلال المخصصات الاستثمارية والدعم الفلاحي والعودة النسبية للأراضي المهجورة نتيجة للظرف الأمنية، أما قطاع الخدمات ساهم بشكل ايجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويبقى القطاع الصناعي في تخلف نتيجة لضعف الاستثمار الخاص والأجنبي فيه.

ثانيا- أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على النمو للفترة (2005- 2009)

نظرا للمعدلات النمو الاقتصادي المحققة في البرنامج السابق والتي تعد مقبولة بالمقارنة مع مرحلة الانكماش التي سبقتها، واستمرار ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية ونجاح السيد عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للجمهورية للعهدة الثانية، تم اقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من أجل دعم معدلات النمو المحققة في مرحلة الانعاش الاقتصادي؛ إلا أن هذا البرنامج لم يحقق معدلات كبيرة للنمو الاقتصادي رغم المخصصات المالية الكبيرة بالمقارنة مع برنامج الانعاش، ويعود هذا الضعف للأزمة المالية العالمية 2008، وبعض المشاكل القطاعية.

الجدول (6): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2005- 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الاستثمارات العمومية مليار دج	872.5	1091.4	1552.2	1898	1944.6
معدل النمو في قطاع المحروقات%	5.8	2.5 -	0.9 -	3.2 -	0.8 -
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	4.7	5.6	6.3	6.1	9
معدل النمو الاقتصادي%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، ص 161.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل (7): تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001- 2014)

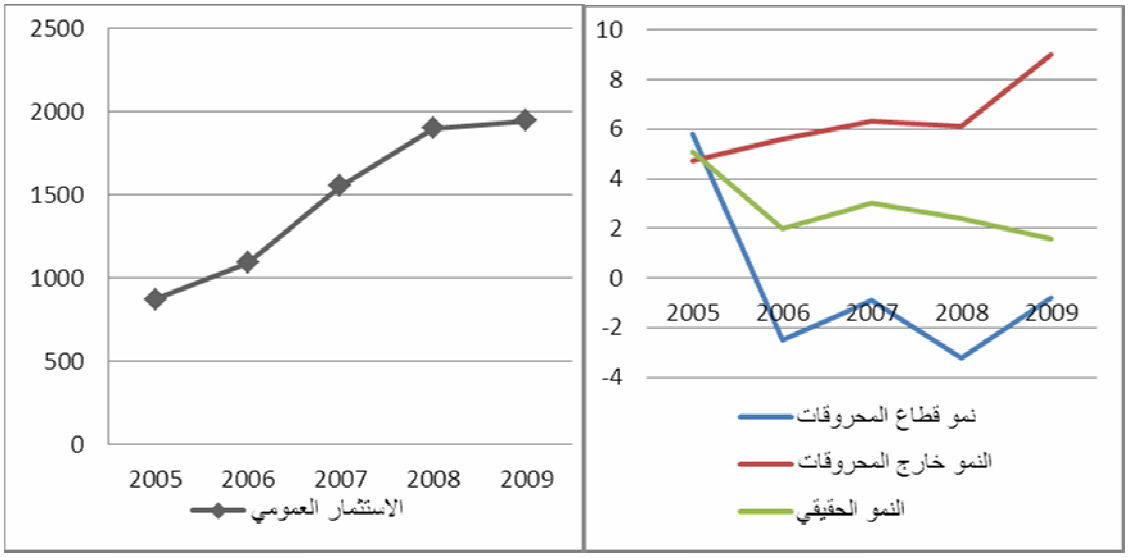

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

ما يلاحظ من الجدول أعلاه المعدلات السلبية في قطاع المحروقات، حيث حقق معدل ايجابي لسنة واحدة في فترة البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ويعود ذلك لانخفاض أسعار البترول وتراجع الكمية المصدرة منذ 2006، معدل النمو الاقتصادي الايجابي الذي خلال الفترة 2005-2009 كان ناتجا بالأساس عن ما تحقق من نمو خارج قطاع المحروقات الذي قدر في المتوسط ب 6.4%، وكان أعلى معدل محقق في سنة 2009 حيث وصل 9% وهو أعلى معدل محقق خلال فترة تطبيق البرامج الثلاثة؛ كما نلاحظ العلاقة الطردية بين الاستثمار العمومي ومعدل النمو الحقيقي ويمكن تفسير ذلك لمساهمة المخصصات المالية في القطاعات المنتجة.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال (2005- 2009) ، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

الجدول (7): معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2005- 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو في القطاع الفلاحي%	1.9	4.9	5	3.8-	21.1
معدل النمو في قطاع الصناعة%	2.5	2.8	0.8	4.4	6.1
معدل النمو في قطاع الأشغال العمومية%	7.1	11.6	9.8	8.7	8.5
معدل النمو في قطاع الخدمات%	6	6.5	6.8	7.8	8.2

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2010، ص 161.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل (8): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2005- 2009)

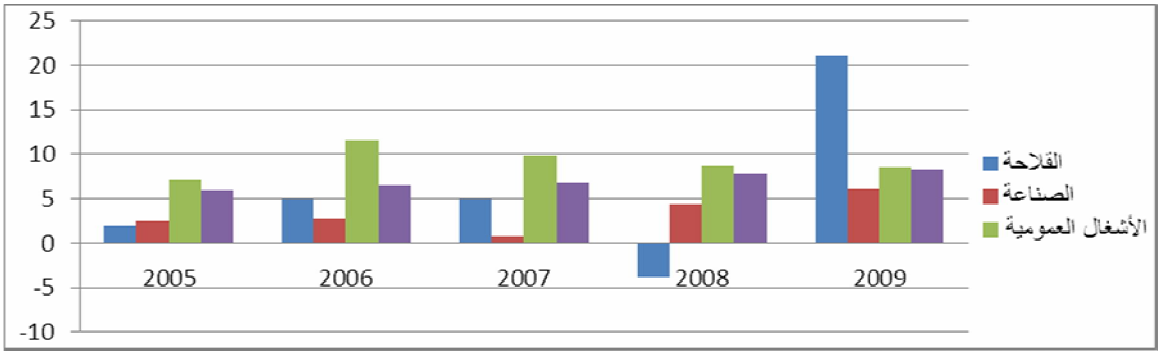

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

❖ **القطاع الفلاحي:** خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ورغم ذلك لم يتجاوز متوسط معدل النمو في هذا القطاع خلال الفترة المعنية 5.7%، كما نلاحظ معدل سلبي سنة 2008 بسبب الجفاف، وأحسن معدل حقق سنة 2009 بمعدل 21.1%، تشير المعطيات القطاعية إلى ارتفاع الإنتاج في معظم فروع القطاع، فقد ارتفع إنتاج الحبوب ب 13.8% منتقلا من 35.25مليون قنطار في 2005 إلى40.13[6] مليون قنطار في 2009، كما تطور في نفس الاتجاه إنتاج البقول والخضروات الجافة وكذا زراعة الكروم وتربية الماشية، باستثناء إنتاج الحبوب، فإن إنتاج الأنشطة الفلاحية الرئيسية كان مستمرا ومنتظما، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الظروف المناخية والإجراءات التي اتخذتها الدولة لإنعاش هذا القطاع وعلى وجه الخصوص برنامج التجديد الريفي ودعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف وسائله.

❖ **القطاع الصناعي:** القطاع الصناعي العمومي خارج المحروقات ليس محركا للنمو الاقتصادي في الجزائر، مع الإشارة إلى أن الأداء الجيد لقطاع الصناعي الخاص المتركز أساسا في قطاعات الصناعات الغذائية، حيث يمثل هذا الفرع أكثر من نصف رقم أعمال كل القطاع الصناعي العمومي ، وصناعة النسيج والجلود تساهم بنسب معتبرة، القطاع الصناعي العمومي لا يزال يسجل في بعض السنوات معدلات سالبة مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي الكلية، وأحسن مساهمة له كانت في سنة 2008 بمعدل نمو 4.4 %.

❖ **قطاع الأشغال العمومية:** اعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 9.4%، وهذا راجع إلى البرامج الضخمة التي أنجزتها الدولة والمندرجة ضمن التهيئة المحلية وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وعد رئيس الجمهورية ببناء مليون سكن، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة بالقطاع نظرا لارتفاع حجم

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة السكن والطرقات والرعي ونلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أكبر من معدل النمو العام.

❖ **القطاع الخدماتي:** اعتبر هذا القطاع من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5.3% و 7%[7] خارج الإيرادات العامة، وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية ، وتهيئة المناخ لخدمات القطاع الخاص من خلال سعى إلى تطوير قطاعي النقل والاتصالات التي تأثرت إيجابا بزيادة الدخل الفردي.

ثالثا– أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة (2010– 2014)

تميزت هذه الفترة بتراجع الطلب العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الاقتصاديات العالمية، حتى الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو مكون من رقمين تراجع بشكل رهيب، ويرجع سبب ذلك للدورة الاقتصادية التي تتميز بالتضخم والركود، حيث عرفت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 معدلات نمو جد مرتفعة، الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي خاصة في قطاع المحروقات وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الفترة (2010– 2014) في الجزائر 3.3% سنويا.

الجدول (8): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010– 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الاستثمارات العمومية مليار دج	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9
معدل النمو في قطاع المحروقات%	2.2 –	3.3 –	3.4 –	5.5 –	0.6 –
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014، ص 151.

الشكل (9): تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001– 2014)

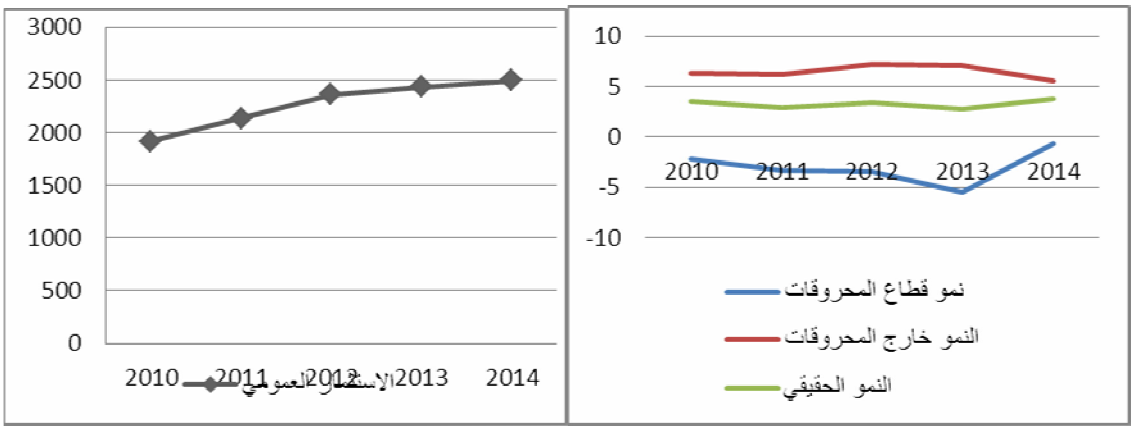

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

من خلال ما سبق نلاحظ التوسع الكبير في حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)، وهذا راجع للغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي قدر ب 286 مليار دولار وهو مبلغ جد معتبر لاقتصاد نامي، رغم هذا المبلغ الضخم للاستثمارات إلا أن العلاقة لم تكن ظاهرة بين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر التي غلب عليها التذبذب، وعرف معدل النمو في قطاع المحروقات تراجع رهيب وبمعدلات سلبية حيث بلغ المتوسط السنوي – 3%، وهو ما أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للفترة كون قطاع المحروقات يعتبر من محركات النمو في الجزائر؛ أما فيما يخص النمو في الاقتصاد الحقيقي فحقق نتائج ايجابية إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات التنمية المنشودة وحجم الاستثمارات.

الجدول (9): معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2010- 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو في القطاع الفلاحي%	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
معدل النمو في قطاع الصناعة%	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
معدل النمو في قطاع الأشغال العمومية%	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
معدل النمو في قطاع الخدمات%	7.3	7.3	6.4	8.5	8

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014، ص 151.

الشكل (10): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2010- 2014)

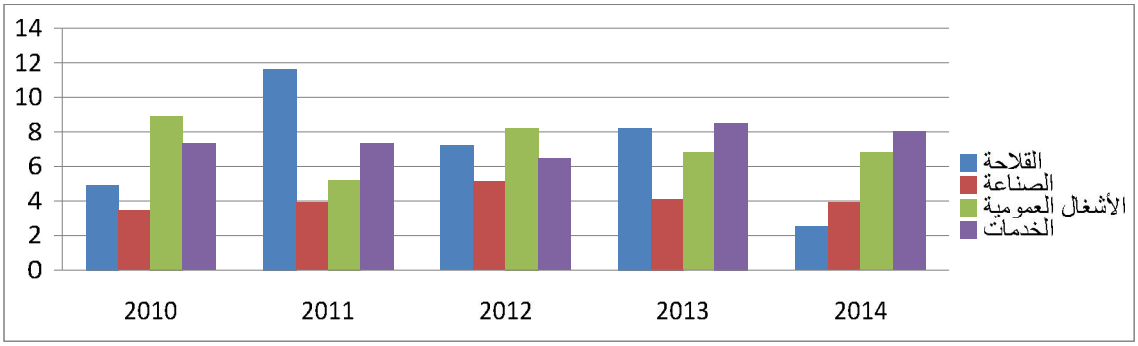

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الجدول الخاص بمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014)، يمكن تحليل معدلات النمو القطاعية كالتالي:

❖ **القطاع الفلاحي:** خصص لهذا القطاع ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يناهز 1000 مليار دج، وهي قيمة جد مرتفعة تتجاوز ما استفاد منه هذا القطاع منذ سنة 2001 كدعم مباشر والذي قدر بحوالي400 مليار دج، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل الكافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تذبذب كبير وصل أقصاها 11.6% سنة 2011 وكان أقلها سنة 2.5% سنة 2014، وذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة يخضع لها نشاط قطاع الفلاحة تضمن له التطور والنمو متجاوزة التأثيرات الكبيرة

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

لتغير الظروف المناخية التي تبقى في ظل غياب هذه الإستراتيجية هي العامل الأكثر تأثيرا في نشاط هذا القطاع والمفسرة لتلك التقلبات، كما يمكن إرجاع التذبذب للقطاعات الجزئية مثل قطاع المواشي وتربية الأبقار والصيد البحري الذي مازالت تعتمد على الطرق البدائية في تسييرها.

- **القطاع الصناعي:** يعتبر هذا القطاع الحيوي هو المستقبل لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر وخصص للقطاع دعم مباشر قدر بحوالي650 مليار دج خلال فترة البرنامج، واذا قمنا بتشخيص لمعدلات النمو في القطاع الصناعي نجدها حققت معدلات ايجابية بمتوسط سنوي قدر ب 4.1% وهو أعلى متوسط بين البرامج الثلاثة، وعرف قطاع الحديد والصلب والاسمنت طفرة كبيرة بسبب الوعد من طرف رئيس الجمهورية ببناء 2 مليون مسكن، كما هناك توجه كبير لصناعات السيارات والشاحنات، كما أن هناك استمرار في تحقيق معدلات سلبية في قطاع الجلود والنسيج.
- قطاع الأشغال العمومية: يعد قطاع الأشغال العمومية أكبر قطاع حقق معدلات نمو خلال الفترة (2001- 2014)، إلا انها اتسمت بالتذبذب رغم ما خصص له من أرصدة مالية وصلت إلى 6448 مليار دج، لكن المقارنة بين حجم ما خصص للقطاع من جهة وما حقق من ناتج إضافي له من جهة أخرى يبرز وجود فجوة كبيرة تدل على أن الإنفاق على هذا القطاع والذي يتمثل في الإستثمار العام لا يزال يتميز بعدم الكفاءة، وكمتوسط سنوي بلغ معدل النمو الاقتصادي في قطاع الأشغال العمومية والبناء 7.2 %.
- **القطاع الخدماتي:** عرف القطاع تحسن كبير وهو دليل على تحسن مستوى المعيشة في الجزائر، خاصة في قطاع الاتصال والتكنولوجيا من خلال خدمة الجيل الثالث، كذلك فيما يخص قطاع التأمينات واستعمال منتجات جديدة في هذا القطاع وتوسع استعماله في ميدان الصناعة والفلاحة، اما فيما يخص قطاع النقل فتعددت وسائله من خلال انطلاق استعمال الترامواي في العاصمة، قسنطينة ووهران، والنقل البحري في العاصمة، وهو ما جاء في محاور تحسين الخدمة العمومية في البرنامج الخماسي، وعرف متوسط النمو في القطاع الخدماتي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) معدل 7.6 %.

الخاتمة: بناءا لما تطرقنا له في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ومن اجل الرقي بجانب الاستثمارات العمومية في إطار تجسيد فعاليتها على الاقتصاد الوطني، بما يحقق معدلات نمو ايجابية تؤدي إلى تحسين معدلات التشغيل، والتخلص من التبعية اتجاه أسعار المحروقات، ارتأينا تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- ✓ اعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل الاستثمارات العمومية لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول، على أن توجه هذه إلى الاستثمارات المنتجة للثروة ذات اليد العاملة الكثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر النواة الأولى للاقتصاد.
- ✓ ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه.
- ✓ ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز، ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية والتي تعد حجر الزاوية في الحكم الراشد، ويتطلب الاصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي أن يشمل دعم القطاع تمع المدني، ويواجه الفساد بجدية وحزم ولا يتساهل مع أي كان.
- ✓ ضرورة تنويع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، لتنويع مصادر التمويل وضمان التنافسية وتشديد الرقابة، كما يمكن انشاء كيان مخصص لدعم هذه الشراكة التي يمكن أن تنتهي بنقل الملكية للخواص المحليين أو الأجانب في إطار اقتصاد السوق.

الإحالات والهوامش:

[1] ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد4، العدد 2 حزيران، 2002، بيروت، 2002، ص 8.

[2] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001 ، ص 12.

[3] **تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، نوفمبر 2008، ص ص 163- 165.

[4] نفس المرجع، ص 165.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

[5] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989– 2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 197.

[6] **تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، مرجع سابق، ص 178.

[7] **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2010، ص 151.